واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم

محمد سلمان فياض الخزاعله*

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم. وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الزرقاء، والبالغ عددهم (217) عضو هيئة تدريس، وبلغت عينة الدراسة (155) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، ولتحقيق هدف الدراسة، تم تطوير استبانة لتعرف استجابات أعضاء هيئة التدريس لواقع ممارستهم للحرية الأكاديمية ومعيقات ممارستها.

أظهرت نتائج الدراسة أن واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء قد جاءت بدرجة متوسطة، وأن جميع مجالات الأداة جاءت بدرجة متوسطه باستثناء مجال حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي جاء بدرجة منخفضة، كما وأظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء لحريتهم الأكاديمية تعزى لمتغير نوع الكلية ولصالح الكليات العلمية، وعدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية تعزى لمتغير (الجنس، الرتبة الأكاديمية، لخبرة). وكذلك بينت الدراسة أن معيقات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء من وجهة نظرهم بشكل عام كانت كبيرة.

الكلمات الدالة: الحرية الأكاديمية، المعيقات، جامعة الزرقاء.

* جامعة الملك فيصل.

تاريخ تقديم البحث: 2015/3/4م. تاريخ قبول البحث: 2015/10/13م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016م.

The Reality of the Practise of Academic Freedom of Faculty Members of the University of Zarka and Obstacles to the Practise of Freedom from the Viewpoint of the Faculty Members at the University.

Mohamad Salman Fayyad

Abstract

This study aimed to know the reality of the practise of academic freedom of faculty members of the Zarka University and obstacles to the practise of freedom from the viewpoint of the faculty members at the university. The study population consisted of all faculty members in Zarka University. The number of 217 faculty members, And it reached the study sample (155) faculty members been chosen randomly To achieve the objective of the study the questionnaire was developed in order to be identify the responses of faculty members to the reality of the practise of academic freedom and the obstacles to implementation.

Results of the study showed that the reality of the practise of academic freedom by faculty members at the University of the Zarka came moderately. All areas of the tool came medium except for the area of freedom of participation in the management and decision-making university came low-grade. The study also showed the presence of statistically Zarka University to the point of freedom academy due to the variable type of college for the benefit of scientific colleges. In additionthe lack of statistically significant differences due to the variable (Gender, academic rank, and experience). The study also showed that the obstacles to the exercise of academic freedom of faculty members at the University of the Zarka University from their perspective in the form of the year was a big.

Keywords: Academic freedom, Obstacles , Zarka University.

المقدمة:

تمثل الحرية ركنا أساسيا من أركان نهضة الشعوب والأمم، إذ أن أعظم قيمة في تراث الفكر الإنساني هي الحرية، فبدون الحرية لا يمكن للإنسان أن يحس بوجوده وكيانه، فقد ارتبط مفهوم الحرية بحياة الإنسان وأصبح حقا أساسيا من الحقوق العامة التي لا يجوز المساس بها أو التنازل عنها، وحقا يتمتع بها المواطنون داخل الدولة المعاصرة.

وإذا كانت الحرية مهمة في جميع جوانب الحياة، فالحرية الأكاديمية تعد مطلبًا ضروري لا غنى عنه في الحياة الجامعية، فمع تطور الحضارة الإنسانية وازدهارها تعددت الحريات العامة وتوسع مفهومها وازدادت أشكالها ومجالاتها، برزت الحرية الأكاديمية كجزءاً منها، فهي حرية البحث والتقصي والتفكير والرأي والتعبير والحوار والبحث عن الحقيقة والدفاع عنها بعيداً عن هاجس الخوف والقلق (Robert, 2007).

فالجامعات تعد الحلقات الأكثر أهمية وخصوصية في نشر الحرية والفكر الديمقراطي، فقد ارتبطت الحرية الأكاديمية بالجامعة وبوظائفها الثلاث، وهي: التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع. وبهذا يقع على الجامعة مسؤولية توفير السبل المختلفة لضمان تحقيق هذه الحرية من أجل التفاعل المثمر لتحقيق وظائفها.

ومن هنا فإن الحرية الأكاديمية ليست غاية في ذاتها بل إنها وسيلة من وسائل تنمية العملية التعليمية، فهي تعد أحد الأركان الأساسية التي تقوم عليها الجامعة، وذلك لأن بناء المعرفة العلمية وتطويرها وإبداعها في المؤسسة الجامعية مرهون بممارسة الأداء الديمقراطي وتطبيق معاييره وقيمه، وأن غياب أجواء الحرية الأكاديمية عن العمل الجامعي يعني حالة من الجمود والتصلب في أداء الجامعة لوظائفها المختلفة (الزكي، 2010).

فالحرية الأكاديمية حقٌ من الحقوق المشروعة لعضو هيئة التدريس، فهي تسهم بلا شك في زيادة المعارف والتعليم وتصقل كفاءة الباحث وتقوم مسيرة الأستاذ الجامعي دون الاستناد إلى الانتماء الإيديولوجي والتعصب الديني والغلو الطائفي والتمايز المعرفي، فالجامعة كمؤسسة علمية مرموقة ومنبر للفكر الحر لا بد من أن تضمن الحرية الأكاديمية لأساتذتها في إبداء الآراء والدفاع عن وجهات النظر بعيدا عن قيود السلطة وفي إطار الأنظمة الجامعية والذوق العام والعرف المجتمعي، والمناداة بالحرية الأكاديمية ليست ترفا بل حقيقة واجبة تضمن للجامعة وأساتذتها التوافق

العلمي والاجتماعي وتيسر للمؤسسة حرية اتخاذ القرار والبحث عن الحقيقة والاستقلال الفكري والنقد البناء والإصلاح الاجتماعي وفتح أبواب الحوار النافع والفكر النير بحيث يصبح ذلك من طقوس الجامعة والمجتمع بأسره. (أبوحيمد، 2007).

فإن أبسط ما يمكن به تعريف الحرية الأكاديمية هي: حرية أعضاء هيئة التدريس في طرح آرائهم وأفكارهم ومعارفهم وإجراء بحوثهم بحرية وفق المنهجية العلمية، بعيداً عن الوصاية والرقابة السلبية, التي لا تحتكم إلى أعراف وتقاليد تحمي أعضاء هيئة التدريس وتحفظ لهم حقوقهم وتسوّغ لهم مسارات مسئولياتهم بحرية لا تتعارض مع القيم والسياسات التي تقوم عليها الجامعة ويتأسس على أساسها المجتمع (الذيفاني, 2007).

وبما أنّ الفكر الحر يعدُّ صفة رئيسة من صفات عضو هيئة التدريس الجامعي؛ ذلك أن قيامه بالأداء المتميز في مجالي البحث والتدريس يتطلب توفر صفة الإبداع عنده. وهو ما يؤكده (الصاوي, 1992) في أنه لابد لأي جامعة تسعى للوصول إلى الإبداع والريادة أن توفر في قوانينها وأنظمتها ما يكفل الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس.

وتجدر الإشارة إلى أن الحرية سمة إنسانية فطرت عليها الذات الإنسانية، فهي من خصائص الإنسان الذي يحيا بالحس والشعور، ويتحرك بالفكر والإرادة، ويتطور بالعلم والمعرفة، فالنهضة تستند إلى العلم ونتائجه، والعلم يبدأ من تمتع الجامعات والمراكز البحثية بالحرية الأكاديمية ومقوماتها، كحرية الرأي والتعبير، والاستقلالية الإدارية والمالية، وتوفر الإمكانات المادية والدعم المعنوي، وفوق كل هذا احترام الأكاديميين لعملهم ورسالتهم، وتقدير المجتمع لأهمية ذلك. فحماية الحريات الأكاديمية هي في واقع الأمر جزء لا يتجزأ من الحريات العامة التي يتمتع بها المواطنون داخل الدولة المعاصرة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تحتل قضية الحرية الأكاديمية قديماً وحديثاً مكانة مهمة بين القضايا الجامعية ذلك أن موضوع الحرية الأكاديمية من المواضيع التي تحظى بدرجة كبيرة من الاتفاق عليها إذ أنها تعد من الشروط الضرورية للحياة الجامعية ومستلزمات توفر معايير الاعتماد الأكاديمي فيها (هناندة، 2000).

فقد عُدّ الارتقاء بمستوى الحرية الأكاديمية كماً ونوعاً والعمل على توسيع قاعدة الحرية الأكاديمية الملتزمة والمسئولة متطلباً أساسياً للارتقاء بمستوى التعليم الجامعي ، فلا غنى للجامعة عن الحرية الأكاديمية لأهميتها بشكل عام كمصدر للحراك الفكري والتقدم العلمي للجامعات مما ينعكس أثره على المجتمع تطوراً وتنميةً إن لم يكن أساس التطور والتنمية (حنوش, 1996).

فضلاً عن أهمية الحرية الأكاديمية بشكل خاص بالنسبة لممارسات أعضاء هيئة التدريس فهي تساعدهم على الاستثمار الأمثل لقدراتهم وإثارة أفكارهم واستقلالية آرائهم والموضوعية في إصدار أحكامهم, واستخلاص النتائج بأنفسهم.

ومن هذا المنطلق جاءت مشكلة الدراسة كإحدى القيم الجامعية التي تسعى الجامعات العالمية من خلالها إلى تحقيق رؤيتها كمؤسسة اجتماعية مهمة تضطلع بدور متفق على حيويته في التنمية الشاملة للمجتمعات الحضارية القائمة على اقتصاد المعرفة.

فالمتتبع يلاحظ أن عدداً من الجامعات الأردنية في سعيها لتحقيق التنافسية والريادة العالمية قد رصدت الحرية الأكاديمية كإحدى القيم لأعضائها التي تسعى الجامعة من خلالها إلى تحقيق طموحاتها العالمية.

وبناء على ما تقدم من أهمية توافر الحرية الأكاديمية كقيمة جامعية, وربط ممارسة أعضاء هيئة التدريس لها بتحقيق الريادة والتنافسية العالمية، فأن معايشة الباحث كعضو هيئة تدريس في جامعة الزرقاء، قد ولدت لديه قناعة بأن واقع الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس يعاني من العديد من المشكلات، وعلية فقد جاءت الدراسة لتتعرف على واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم. وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 – ما واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء من وجهة نظرهم؟.

2– هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد عينة الدراسة قي جامعة الزرقاء عن واقع ممارستهم للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم تعزى لمتغيرات: الجنس, نوع الكلية, الرتبة العلمية, سنوات الخبرة ؟.

3- ما معيقات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء من وجهة نظرهم؟.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- الوقوف على واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم.

2- التعرّف على الفروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لممارسة الحرية الأكاديمية في جامعة الزرقاء تبعا لمتغيرات الدراسة (الجنس، نوع الكلية، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة).

3- الوقوف على معيقات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء من وجهة نظرهم.

أهمية الدراسة:

تتبين أهمية الدراسة من خلال الآتي:

1 – تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الحرية الأكاديمية ودورها كوسيلة علمية مهمة في إطار تحقيق وظائف الجامعة, كما يعتبر موضوع الحرية الأكاديمية من الموضوعات الحديثة المهمة على المستوى المحلي والتي رصدتها عدد من الجامعات الأردنية كإحدى القيم الجامعية في سبيل تحقيق رؤاها ورسالتها العالمية.

2 – وتتبع أهمية هذه الدراسة أيضاً من أهمية ما يحققه وجود الحرية الأكاديمية في الجامعات من خلق بيئة مبدعة وثراء في الحياة الفكرية والعلمية, بالإضافة إلى زيادة الرضا الوظيفي لعضو هيئة التدريس، وبالتالي زيادة إنتاجيته مما يسهم في رفع كفاءة التعليم العالي بشكل عام.

3 – تعريف إدارة جامعة الزرقاء بواقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس فيها للحرية الأكاديمية ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم.

4- مساعدة المسئولين وصنّاع القرار في إدارة الجامعة في إعادة النظر في السياسات المعمول بها من أجل أن يكون لمفهوم الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس مضمونه ومحتواه في الواقع الفعلي الممارس.

حدود الدراسة:

تحددت الدراسة بالمحددات الآتية:

1- الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس ممن يحملون شهادة الدكتوراه ذكورا وإناثا في جامعة الزرقاء.

2- الحدود الزمنية: تم تطبيق هذا الدراسة خلال الفصل الأول من العام الدراسي 2015/2014م.

3- الحدود البشرية: اقتصر مجتمع الدراسة وعينتها على أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء.

4- الحدود المنهجية: تتحدد نتائج هذا الدراسة بناءً على دقة إجابات أفرادها لمجالات الحرية الأكاديمية، والتي حددت لخدمة أغراض الدراسة، وهي:

حرية البحث, وحرية التدريس, وحرية الاشتراك في الإدارة وصنع القرار, وحرية التواصل مع المجتمع المحلي والعالمي, وحرية التعبير عن الرأي ومناقشة قضايا المجتمع, ودرجة أهمية ممارسة عضو هيئة التدريس لها من وجهة نظرهم.

كما تتحدد نتائج الدراسة بدلالات الأداة المعدة لهذه الدراسة، من حيث صدقها وثباتها والإجراءات التي استخدمت فيها.

مصطلحات الدراسة:

فيما يأتي تعريف لبعض مصطلحات الدراسة:

الحرية الأكاديمية: هي حرية عضو هيئة التدريس في أن يبحث عن الحقيقة, وأن ينشر ما يتوصل إليه منها, وأن يفسرها في نطاق معرفته الأكاديمية بالشكل الذي يراه مناسباً, وكذلك حرية إعطاء أفكاره ومعلوماته في ميدان تخصصه دون التعرض لأي ضغوطات, وحرية التعبير عن أفكاره وآرائه في المجتمع المحلي, وحرية الإسهام في النشاطات والخدمات التطوعية في المجتمع

المحلي ونقد البرامج التعليمية والسياسات والإجراءات, وإبداء الرأي في التعيينات الإدارية والجامعية, وإيصال مقترحاته من خلال القنوات المناسبة للإدارة الجامعية (الكيلاني وعدس, 1984، ص13) .

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها حرية أعضاء هيئة التدريس, أفراداً وجماعات, في ممارسة الحرية الأكاديمية من خلال المجالات الأربعة الآتية: حرية البحث والتدريس, حرية الاشتراك في الإدارة وصنع القرار, حرية التواصل مع المجتمع المحلي والعالمي, حرية التعبير عن الرأي ومناقشة قضايا المجتمع. مقاسه بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على أداة الدراسة.

المعيقات: هي عبارة كل الأشياء أو الأشخاص أو الأشكال الاجتماعية التي يمكن أن تكون عائقا يحول دون أن يحقق الإنسان أهدافه وطموحاته (أبو حيمد،2007، ص17).

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها المعيقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس والمرتبطة بحرية البحث والتدريس، وحرية الاشتراك في الإدارة وصنع القرار الجامعي، وحرية التواصل مع المجتمع المحلي والعالمي، وحرية التعبير عن الرأي ومناقشة قضايا المجتمع، وحرية الأمان والاستقرار الوظيفي. مقاسه بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على أداة الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

كان مفهوم الحرية الأكاديمية غير واضح بشكل كامل في الحضارات والثقافة الأولى التي نظرت إلى التعليم باعتباره مجرد نظام لمعرفة المادة العلمية واستيعابها ولم تتح فرصة كبيرة للاستقصاء والبحث والتأمل. كما أن الجامعات التي نشأت في العصور الوسطى كانت تعمل وهي محكومة بأطر محددة وآفاق ضيقة وغلبت عليها النزعة الدينية وكان أي دارس أو أستاذ يتعرض للاتهام بالهرقطه والكفر إذا تجاوز في بحثه الحدود الموضوعية، أما المنهج العلمي في تحليل البيانات وصياغة الفروض وهو الملازم الأساسي للحرية الأكاديمية فقد ظهر أثناء التنوير وبشكل أساسي على يد علماء ومفكرين من خارج الحياة الجامعية مثل توماس هوبز Thomas Hobbs وجون لوك John L0cke وفولتير Voltaire .

(The Colombia Electroni Encyclopedia, 2003)

ومع نشأة الجامعات الغربية في العصور الوسطى كان مفهوم الحرية الأكاديمية يعني اعتراف السلطة المدنية أو الدينية بالاستقلال الذاتي للجامعة وبالامتيازات الخاصة التي يتمتع بها الأساتذة والطلبة والعاملون فيها مثل حرية السفر والتنقل بأمان ومحاكمة كل من يخرج على قوانين الجامعة وأنظمتها من قبل محاكم خاصة بها وحق الجامعة في وقف التدريس فيها، أو نقل مكانها عند تعرضها للخطر، وحق خريجيها في التدريس حيثما أرادوا، وإعفاء ممتلكات الأساتذة والطلبة من الضرائب، وإعفاؤهم من الخدمة العسكرية، وبموجب هذا الاستقلال الذاتي تمتعت الجامعة بحرية تنظيم كلياتها وإدارتها وتحديد شروط العضوية في هيئتها التدريسية، وكانت المراسم البابوية والمواثيق الملكية في أروبا تؤكد هذا الاستقلال الذاتي للجامعات التابعة للكنائس والأديرة والممالك (طناش، 1994).

وقد تطور مفهوم الحرية الأكاديمية في جامعات أوروبا الغربية في القرنين السابع والثامن عشر وقد تنامى هذا المفهوم في كل جامعات الغرب حتى وصل الحديث عنه في هذا القرن بأنه يشتمل على حرية التعبير وحرية النشر وحرية الاعتقاد، وأصبحت الحرية الأكاديمية تعني لعضو هيئة التدريس أن يكون حرا في متابعة بحثه العلمي للوصول إلى النتائج العلمية، وأن يعرض على طلابه نتائج أبحاثه، وأن يكون حرا في اختيار الكتب المقررة ،وطريقة التدريس للمواد التي يقوم بتدريسها، كما أصبحت تعني أيضاً حرية التعلم للطالب وحقه في التعبير عن الرأي دون قيد وفق ضوابط عامه يتفق عليها (Encyclopedia of American History,2006).

فالحرية الأكاديمية هي إذن حرية أعضاء هيئة التدريس والمربين والطلبة في تتبع الحقيقة والمعرفة دون قيود أو معيقات، فعضو هيئة التدريس لدية الحرية بأن يعرض وجهة نظره في المسائل التي تختلف فيها وجهات النظر بشرط أن يحترم معالجه مماثلة لوجهات النظر المختلفة عن وجهة نظره فيما يتعلق باحترام الرأي والرأي الآخر (سليمان، 2006).

كما وتضمن الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس الحصول على ضمان الأمن الوظيفي والاقتصادي وحقهم في توجيه النقد للبرامج التعليمية والتنظيمات الإدارية والسياسات الجامعية وإجراء التعديلات عليها ومشاركاتهم في اتخاذ القرارات الجامعية وحرية المساهمة في الأنشطة التطوعية في المجتمع المحلي (الرشيدي، 2007).

وتتجسد الحرية الأكاديمية أيضاً في حرية عضو هيئة التدريس في بحثه وتدريسه وفي التعبير عن آرائه ونظرياته تعبيرا حرا دون أن يكون عرضه للاضطهاد بسبب الآراء التي يأخذ بها أو يدرسها وحريته في السعي للمعرفة والتطور العلمي وتبادل المعلومات من خلال البحث العلمي والمنظم والدراسات والمناقشات والتوثيق والإنتاج والتأليف والترجمة والخلق والإبداع والتعليم والمحاضرات (سكران، 2001).

فالحرية الأكاديمية جزء من منظومة المجتمع الذي تنشأ فيه، تتأثر به وتؤثر فيه وتتفاعل مع كافة متغيراته.

ويؤكد صالح (2000) على أن معوقات الحرية الأكاديمية منظومة متداخلة من المعوقات الخارجية النابعة من خارج الجامعة، والمعوقات الداخلية النابعة من داخل الجامعة، وعليه فأن أبو حيمد (2007) يصنف معوقات الحرية الأكاديمية إلى:

1- معوقات خارجية ومن أهمها: أ- طبيعة الحريات الموجودة في المجتمع: حيث ترتبط الحرية الأكاديمية شأنها في ذلك شأن كافة الحريات العامة سواء سياسية أو مدنية أو فكرية بالبيئة الاجتماعية، حيث العلاقة بينهما ضرورية، فكلما اتسعت الحريات داخل المجتمع اتسعت المساحة أمام الحرية الأكاديمية داخل الجامعات والعكس صحيح. وقد أوضح تقرير التنمية البشرية أن أكثر دول العالم انتهاكاً لحقوق وأقلها التزاماً بالحريات هي أكثر الدول تخلفاً، أما أكثر الدول تأكيداً لحقوق الإنسان واحتراماً للحريات فهي أكثرها تحضراً واستقراراً ونماء، فعندما تكون الدولة تمارس حرية الفكر والتعبير تكون الحرية الأكاديمية مكفولةً ضمناً، وعندما تصادر الحريات المختلفة داخل المجتمع فلا مجال لإقرار الحرية الأكاديمية، خاصة وهي تتعلق بحرية فئة محدودة من المجتمع.

ب- القيود القانونية: قد تفرض الأنظمة الحكومية أو المؤسسات الأكاديمية قيوداً قانونية تحد من الحرية الأكاديمية، بل تقف عائقاً أمام اتساعها داخل الجامعات، لذا تعتبر هذه القيود المفروضة من أهم معوقات الحرية الأكاديمية.

ج -أحادية تمويل الجامعات: فالدولة هي الممول الوحيد أو الأكبر للجامعات، وبالتالي فالممول غالباً هو من يفرض هيمنته ورقابته على إنفاقات الميزانية، مما يمكّن الدولة من الاستيلاء

على الصلاحيات وإعاقة استقلالية الجامعة كمؤسسة حرة ،فأحادية التمويل تعتبر من أهم المعوقات التي تقف أمام الحريات الأكاديمية، حيث يقلل من فرصة الجامعة إدارة وأفراداً من اتخاذ القرارات، ويعمل على قولبة الفكر الأكاديمي وتوجيهه وفق أهداف تتفق وأهداف الدولة.

د – غياب الإدارة الذاتية المستقلة للجامعات : لا شك بأن عدم استقلالية الجامعة يحد من حرية الإدارة، فالجامعات إما حكومية تحكمها الدولة، أو خاصة يحكمها أصحاب المال.

هـ – تسييس العمل الجامعي : يعتبر تسييس الجامعات من أهم العوائق التي تقف أمام الحريات الأكاديمية، ولا شك بأن هذا التسييس يتخذ عدة أساليب منها : – تدخل الدولة في تعيين رؤوساء الجامعات ووكلائها وعمداء الكليات، تدخل الأجهزة الأمنية في الشؤون الأكاديمية عن طريق الوجود المباشر داخل الجامعة أو تحديد المعايير غير الأكاديمية للمرشحين لعضوية هيئة التدريس.

2 – المعوقات الداخلية: وتتمثل في الآتي: أ. التسلط الإداري : الذي يهدد حرية عضو هيئة التدريس في بعض مجالاتها لا يتمثل فقط في السلطة الخارجية، بل قد يكون من داخل الجامعة، فقد يعاني أعضاء هيئة التدريس من ثقل القيود الإدارية التي تقف عائقاً أمام حريتهم الأكاديمية، أو المعاملة الصارمة والمقيدة من قبل الإدارة، والممارسات الفوقية والرقابة المتشددة، التي تنافي حرية الأستاذ الجامعي، بالإضافة إلى الهيمنة الإدارية المتمثلة في تمركز السلطة في أيدي فئة محدودة من القيادات الإدارية العليا، مما يترتب عليها فقدان المشاركة وانعدام تفويض السلطات للمستويات الإدارية الوسطى والدنيا، ولا شك بأن التسلط الإداري كثيراً ما يؤدي إلى هدر الطاقات وتبديد الجهود والوقوف عقبة أمام تحقيق الأهداف كما يعيق تقدم الجامعات.

ب. طبيعة نشأة الأكاديميين: يتأثر الأكاديمي بالمكان والزمان والجماعة التي ينشأ بها، فالشخص الذي نشأ في بيئة تحترم الحريات وتلتزم بها تراه مطالباً بها مدافعاً عنها، والشخص الذي ينشأ في بيئة لا تحترم الحريات ولا تمنح أفرادها حرية الرأي والتعبير، فلن يشعر بأهمية الحرية الأكاديمية في حياته العلمية والعملية والبحثية، بل ولن يضيق ذرعاً بالقيود التي قد تحد من ممارسة هذه الحرية.

ج. ضعف الإعداد الأكاديمي: أن من أهم نواتج ضعف الإعداد الأكاديمي وجود أفراد يتصفون بالعجز العلمي وبالتالي ضعف الثقة بقدراتهم العلمية والبحثية، ولا شك بأن هذه الشخصية الأكاديمية لا تستطيع المطالبة بحريتها الأكاديمية، ولا حتى الشعور بالقيود التي تحد منها لأنها خارجة عن إطارها القيمي.

د- الانحراف والفساد العلمي والأخلاقي: ويتخذ هذا الانحراف عدة أساليب منها: سرقة الإنتاج العلمي وانتحال آراء علمية لباحثين آخرين دون الإشارة لهم، العمل الخاص على حساب العمل الأكاديمي في الجامعة، التغيب عن العمل، وتعد هذه من أهم معوقات الحرية الأكاديمية، فالأكاديمي الذي لا يتصف بالأمانة العلمية يرضى بقيود الحرية الأكاديمية لأن الحرية الأكاديمية تعمل على كشف الفساد.

و- ضعف صناعة البحث العلمي : عدم توفر الأساسيات الضرورية لإنجاز البحث العلمي سواء في مراكز البحث أو ضعف المراجع المتوفرة وافتقار المكتبات للمراجع المطلوبة، بالإضافة إلى شح الموارد المخصصة للبحث العلمي مما يحول دون القيام بأي عمل ما سواء من الأبحاث العلمية أو المشاركة في الندوات والمؤتمرات الخارجية.

وهذا لا يدل على أن الباحث يود الوصول بالحرية الأكاديمية إلى عدم وجود حدود أو ضوابط، حيث تنطبق القوانين العامة للمجتمع على كل مؤسساته ومنها المؤسسات الأكاديمية، فالحرية الأكاديمية التي لا ضوابط لها ولا حدود قد تؤدي إلى الفوضى وتصبح خطرا يهدد المؤسسات التعليمية بل المجتمع بأسره، فقد يستغل بعض الاساتذه تلك الحرية في بث الأفكار الهدامة التي تتعارض مع مبادئ المجتمع بما يؤدي إلى ابتعاد الطلبة عن الدراسة الجامعية الجادة لينغمسوا في الخلافات السياسية والعقدية.

كما أن الحرية الأكاديمية لا تبيح للأستاذ الحق في عرض آرائه بصوره تضلل طلابه وزملاءه، والحرية دون مسؤولية تصبح تدخلا في حرية الآخرين، وبالإضافة إلى هذه الحدود التي تتضمنها المسؤولية الفردية يمارس المجتمع شيئا من الرقابة على الحرية الأكاديمية فالقوانين والأنظمة التي تنظم القول والنشر وتحدد ما يستطيع المعلم أن يقوله أو ينشره، كما أن الكليات والمعاهد والمراكز

العلمية الموجودة في أي جامعه تضع تعليمات تنظم نشاط العاملين فيها وتحدد سلوكهم. (الزكي،2010).

فمن أهم المبادئ التي تحكم الحرية الأكاديمية التزام عضو هيئة التدريس بالأخلاق والقيم والأفكار والبعد عن الرياء فلا يكون هناك أي تناقض أو تنافر بين ما يصدر عنه من رأي وفكر وبين ما يقوم به من عمل وممارسة ولا ينحصر ذلك على القول بل العمل أيضاً والسلوك والممارسة ليكون هذا العمل ترجمة حقيقية لكل ما يتبناه الفرد من مبادئ أو مثل ما، فيكون داعما للحق واقدر على ممارسة الحرية الأكاديمية بشكل مسئول يبتعد فيه عن إعطاء وعود تسويقية أو إهدار للوقت. (محافظة، 1998).

كما ويؤكد سورطي(1997) على أن ممارسة الحرية الأكاديمية لا تعنى الانفلات والتمرد عن الضوابط المجتمعية لأن الحرية الأكاديمية حرية مسئولة معقلنه، فالمسألة المهمة والصعبة تكمن في إقامة توازن بين الحرية والضوابط حتى لا تصبح الحرية فوضى وحتى لا تصبح الضوابط قيودا تلغى الحرية الأكاديمية وتشمل المؤسسات التعليمية.

الدراسات السابقة:

يعرض هذا الجزء الدراسات السابقة التي استطاع الباحث الوصول إليها، والتي لها علاقة بموضوع الحرية الأكاديمية ، فالحرية الأكاديمية حق مشروع لأعضاء المجتمع الأكاديمي، وقد أجريت العديد من الدراسات التي تناولت هذه الحرية من حيث مفهومها، ومضمونها، ومدى توفر هذه الحرية، والآثار المترتبة على ممارسة هذه الحرية ،وكذلك العوامل المؤثرة في تهيئة الجو الحر لممارسة هذه الحرية، ومدى أهميتها بالنسبة لأعضاء المجتمع الأكاديمي حيث تم عرض الدراسات التي تناولت الحرية الأكاديمية وعلى النحو الآتي:

أجرى خطابية، والسعود (2011) دراسة هدفت إلى تعرّف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقة ذلك بانجازهم البحثي. تكونت عينة الدراسة من (510) أعضاء تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية. وقد تم استخدام المنهج المسحي الارتباطي من خلال تطوير استبانة تكونت من (32) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي (حرية التعبير عن الرأي، حرية البحث العلمي، الحرية في مجال التدريس)، ومن أهم النتائج التي أظهرتها الدراسة أن تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية جاء ت بدرجة متوسطة.

ووجود فروق ذات دلاله إحصائية في تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية تعزى لمتغير نوع الكلية ولصالح الكليات الإنسانية، وعدم وجود فروق تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية والجامعة التي تخرج منها.

أجرى الزكي (2010) دراسة بعنوان واقع ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية بجامعة الملك فيصل بالإحساء، وقد تكونت عينة الدراسة من (1112) طالبا وطالبة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال إعداد استبانة تكونت من (50) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات وهي (حرية الدراسة، حرية البحث العلمي، حرية التعبير عن الرأي)، ومن أهم النتائج التي أظهرتها الدراسة أن المتوسط العام لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية بجامعة الملك فيصل من وجهة نظر أفراد العينة من الطلبة قد جاء متوسطا بشكل عام، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بواقع ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية بجامعة الملك فيصل بالإحساء تعزى لمتغير الكلية.

وقامت سوزان (Susan, 2010) بدراسة نظريه اتبعت المنهج النوعي بينت فيها أن الحرية الأكاديمية ليست حرية مطلقة، وتتميز الحرية بأن المعيقات التي تمارس عليها تكون أقل من غيرها، لان طبيعة الأشياء في الجامعة تتسم بالنظريات العامة. وترى أن الحكومة والقطاع الخاص يشكلان خطرا على الحرية الأكاديمية أكبر من خطر المدرسين أنفسهم على هذه الحرية إذا أساءوا استخدامها بالتنافس على المراكز الإدارية والمناصب الأكاديمية.

كما وأجرت كيث (Keith, 2008) دراسة اتبعت المنهج النوعي هدفت إلى استكشاف كيف يعرف أعضاء الهيئة التدريسية الحرية الأكاديمية؟ وما الذي يتصورونه أنه معيق للحرية الأكاديمية. وتم استخدام المقابلة لجمع البيانات، وقد طبقت الدراسة على (76) كلية في خمس جامعات في ولاية كاليفورنيا. وأوضحت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس عرفوا الحرية الأكاديمية بأنها حرية التدريس وإجراء البحوث دونما تدخل ومضايقة، وحريتهم في اختيار نصوصهم التي يريدونها، واختيار طرائقهم الخاصة بالتدريس. كما أوضحت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس لا يرون خطرا كبيرا وتهديدا للحرية الأكاديمية في جامعاتهم بل كانوا يشعرون أن حريتهم خاضعة للحماية إذ أظهروا ثقة عالية بأنفسهم كحماة للحرية الأكاديمية، ومدافعين عنها.

أجرت بو حيمد (2007) دراسة بعنوان الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، تكونت عينة الدراسة من (491) فردا من العمداء ورؤساء الأقسام والوكلاء في الجامعات السعودية، وقد استخدمت الباحثة المنهج المسحي بالاعتماد على استبانة تكونت من (49) فقرة توزعت على ثلاثة مجالات، وهي (الاستقلال الإداري، الاستقلال الأكاديمي، حرية عضو هيئة التدريس)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مستوى الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كان متوسطاً بشكل عام، وأن معيقات الحرية الحرية الأكاديمية قد جاءت بدرجة كبيرة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مفهوم الحرية الأكاديمية وفقا لمتغير الجنس والرتبة العلمية.

أجرى بدران (2005) دراسة بعنوان الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية والتربية الرياضية في جامعة المنصورة، تكونت عينة الدراسة من (250) عضو هيئة تدريس، وقد تم استخدام استبانة تكونت من (50) فقرة توزعت على مجالين، الأول حرية البحث العلمي، والمجال الثاني حرية التدريس، ومن أهم النتائج التي توصلها إليها الدراسة أن مستوى العلاقة بين الحرية الأكاديمية والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية الرياضية مقبول.

دراسة بولاند (Boland, 2006) والتي هدفت إلى التعرف على الحرية الأكاديمية والصراع من أجل تطبيق ذلك في التعبير في أمريكيا بجامعة (Rocheter)، وقد استخدم الباحث طريقة المقابلة، وبلغت عينة الدراسة (56) من أعضاء هيئة التدريس، وأشارت النتائج إلى أن التدخلات الخارجية في مؤسسات التعليم أصبحت كثيرة، وذلك بسبب الظروف السياسية الخارجية التي كانت وعملت على تعزيز أو إضعاف الحرية الأكاديمية.

أجرى جودل (Goodell, 2005) دراسة بعنوان مدركات أعضاء هيئة التدريس حول الحرية الأكاديمية تكونت عينة الدراسة من (30) عضو هيئة تدريس أخذت استجاباتهم من خلال المقابلة في جامعة فير جينا. ومن النتائج التي أظهرتها الدراسة أن بعض الأفراد أجمعوا على أن الحرية الأكاديمية قد وفرت الحماية للبحث والتدريس، كما وبينت نتائج الدراسة أن موضوع التثبيت في الخدمة أحد أهم وسائل حماية الحرية الأكاديمية من خلال ضمانهم لوظائفهم.

قام خطايبة (2004) بدراسة هدفت التعرف إلى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى طلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، وعلاقتها ببعض المتغيرات.وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك والبالغ عددهم (2484) طالباً وطالبة. ولتحقيق هدف الدراسة اعد الباحث استبانه تكونت من (35) فقرة توزعت على مجالين هما: مجال حرية التعبير عن الرأي داخل قاعة التدريس، ومجال البحث العلمي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة طلبة الدراسات العليا للحرية الأكاديمية قد جاءت بدرجة متوسطة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة طلاب الدراسات العليا للحرية الأكاديمية حسب متغير الكلية ولصالح الكليات الإنسانية مقابل الكليات العلمية.

وأجرى سيهر (Sehr, 2003) دراسة حول مواقف أعضاء هيئة التدريس نحو الحرية الأكاديمية (الحيازة والتدريس والبحث). في، جامعة جنوب كاليفورنيا. تكونت عينة الدراسة من (115) عضو هيئة تدريس، وقد اعتمد الباحث طريقة المقابلة لجمع البيانات، وخلصت الدراسة إلى أن الحرية ليست مطلقة في التعليم داخل غرفة الصف، بل هي مقيدة بتعليمات الجامعة ولوائحها، وأن للحرية الأكاديمية علاقة بالتفكير والإبداع، وإجراء البحوث والنشر.

وأجرت بني عواد (2002) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى توفير إدارات الجامعات الأردنية للحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس كما يراها رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس، وتكونت عينة الدراسة من (398) عضو هيئة تدريس، وقد استخدمت الباحثة استبانة مكونة من (58) فقرة موزعة على مجال (توفير حرية التدريس، والبحث العلمي، واتخاذ القرار، والتعبير عن الرأي) ومن أهم نتائج الدراسة أن مدى توفير إدارات الجامعات الأردنية للحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس جاءت بمدى متوسط. حيث احتل توفير الحرية في مجال التدريس المرتبة الأولى، ثم تلاه مجال حرية التعبير عن الرأي بالمرتبة الثانية.

أما قمبر (2001) فقد أجرى دراسة هدفت إلى التعرف على الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، حيث بلغت عينة الدراسة (55) جامعة عربية واستخدم الباحث استبانه مكونة من (60) فقرة توزعت على ثلاثة مجالات هي: (حرية البحث العلمي، حرية التعبير عن الرأي، حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي)، وأظهرت النتائج أن الحرية الأكاديمية مفهوم نسبي وحديث ولم

يتأصل تشريعيا ومهنيا إلا في العقود الأخيرة، كما وأظهرت النتائج أن الحرية الأكاديمية أمل مرغوب ومرهون بمجموعة من الأنظمة والقوانين والسياسات الداخلية والخارجية.

نخلص ومن خلال عرض الدراسات السابقة، أن بعض هذه الدراسات قد ركز على الجانب النظري من حيث مفهوم الحرية الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعوقاتها وبعضها الآخر ركز على الجانب الميداني، واتفقت نتائج بعضها في أثر المتغيرات أحياناً، واختلفت في أخرى وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في وضع أهداف الدراسة الحالية، وأسئلتها، وإجراءاتها، وطرق تحليل معلوماتها، وتدعيم مناقشة نتائجها، من حيث الاتفاق مع هذه الدراسات أو الاختلاف معها. وما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بأنها تناولت واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم، كما أنها تعد من الدراسات المهمة التي تثري المكتبة العربية في مثل هذا الموضوع الذي يبقى حديثا ويسهم في تقدم الديمقراطية والحرية الأكاديمية لدى جميع المؤسسات التعليمية.

الطريقة والإجراءات.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة بجمع البيانات عنها وتبويبها وتحليلها والربط بين مدلولاتها، للوصول إلى فهم الظاهرة المدروسة والمتغيرات المؤثرة فيها باستخدام الاستبانة، كذلك فقد تضمنت تحديدا لعينة الدراسة، والأداة المستخدمة فيها وطريقة تطبيقها والتحليلات الإحصائية الملائمة لأهداف الدراسة وتساؤلاتها.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئات التدريسية في كليات الجامعة، العلمية والإنسانية، المتفرغين الحاصلين على درجة الدكتوراه، والبالغ عددهم (217). أما عينة الدراسة التي تم اختيارها بالطريقة الطبقية العشوائية، فقد تكونت من (155) من أعضاء هيئة التدريس بنسبة مئوية تزيد على(71%) من مجتمع الدراسة. والجدول (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

جدول(1) توزيع أفراد الدراسة حسب متغيرات الدراسة الديموغرافية

المتغير	الفئات	التكرار	المجموع	%	المجموع
الجنس	ذكر	107	155	69.03	%100
	أنثى	48		30.97	
نوع الكلية	علمية	80	155	51.61	%100
	إنسانية	75		48.39	
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	33	155	21.29	%100
	أستاذ مشارك	48		30.97	
	أستاذ مساعد	74		47.74	
الخبرة	أقل من 5 سنوات	50	155	32.26	%100
	من 5 – 10سنوات	65		41.94	
	أكثر من 10سنوات	40		25.80	

أداة الدراسة:

تم تطوير استبانه لواقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزرقاء ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم. بالاعتماد على الأدب النظري والدراسات السابقة كدراسة الخطاب، والسعود. (2011) ودراسة الزكي (2010) ، وتكونت الاستبانه في صورتها الأولية من (44) فقرة موزعه على جزأين، الأول "يتعلق بممارسة بالحرية الأكاديمية" وينقسم إلى خمسة مجالات(وحرية البحث، وحرية التدريس، وحرية المشاركة في الإدارة، وحرية التواصل مع المجتمع، وحرية التعبير) وتقيسها (33) فقرة، أما الجزء الثاني "معوقات الحرية الأكاديمية " فتقيسه (11) فقره.

صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق الأداة الظاهري بعرضها على (21) محكماً من ذوي الخبرة والكفاية ومتخصصين في مجال أصول التربية في الجامعات الأردنية، لإبداء آرائهم في الأداة من حيث: مدى مناسبة الفقرات للمجال الذي تندرج تحته، ومدى سلامة الصياغة اللغوية لكل فقرة، ومدى وضوحها، وأية إضافات أو حذف أو تعديل أو ملاحظات يرونها مناسبة.وقد أجمع 18 محكم من أصل 21 بنسبة 86%، على أن الأداة صالحة لتحقيق أغراض الدراسة، مع ضرورة إجراء بعض

التعديلات على الجزء الأول من الأداة (ممارسة الحرية الأكاديمية) في بعض الفقرات في المجالات، من حيث الصياغة واللغة، والفقرات التي شملها التعديل هي الفقرة (4) من فقرات المجال الأول و(12، 13، 15) من فقرات المجال الثالث، وفقرتين من المجال الخامس، وتم حذف (3) فقرات من المجال الرابع، أما الجزء الثاني للأداة (معوقات الحرية الأكاديمية)، فقد تم حذف فقرتين، وأصبحت الأداة بصورتها النهائية(39) فقره، منها (30) فقرة لجزء ممارسات الحرية الأكاديمية، وكالآتي: المجال الأول حرية البحث (5) فقرات، المجال الثاني: حرية التدريس(6) فقرات، المجال الثالث: حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي(4) فقرات، المجال الرابع: حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي(6) فقرات، المجال الخامس: حرية التعبير عن الرأي (9) فقرات. بينما تكون الجزء الثاني من الأداة (معوقات الحرية الأكاديمية) من (9) فقرات.

ثبات الأداة:

بعد تطبيق الاستبانة على العينة الاستطلاعية المكونة من (30) عضو هيئة تدريس من خارج عينة الدراسة، ثم حساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach alpha)، وقد بلغ معامل ثبات الأداة (90،5%) والجدول (2) يبين ذلك.

جدول (2) معاملات ثبات مجالات الدراسة

المجال	معامل الثبات (كرونباخ الفا)
حرية البحث.	%89
حرية التدريس.	%89
حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي.	%86،5
حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي.	%94
حرية التعبير عن الرأي.	%91،5
معيقات الحرية الأكاديمية	%88.5
الثبات الكلي	%90،5

ولإغراض الدراسة الحالية تم احتساب واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم. على النحو الآتي:

فقد أعطي لتقدير درجة الموافقة على كل فقرة من فقراتها وزن متدرج وفق مقياس ليكرت الخماسي، وهي: أوافق بدرجة كبيرة جدا (5) درجات، ولتعرف درجة ممارسة الحرية، تم قسمة الفرق بين الحدين على 5 مستويات، وذلك من خلال طرح الحد الأعلى للبدائل (5) – الحد الأدنى للبدائل (1) يساوي(4).

4 ÷ 5 مستويات (منخفض جدا،منخفض،متوسطة،كبيرة،كبيرة جدا) = 0.8.فعندما كان الحد الأدنى يمثل درجة واحدة، عندها تم زيادة الثمانية بالعشرة لكل علامة وفقاً لكل عبارة، وهكذا تصبح أوزان الفقرات كآلاتي:

- (1 – 1.8) منخفض جداً.
- (1.81– 2.6) منخفض.
- (2.61 – 3.4) متوسط.
- (3.41 – 4.2) كبير.
- (4.21–5) كبير جداً.

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات الدراسية التالية:

المتغيرات المستقلة :

1 – الجنس (ذكور – إناث).

2– نوع الكلية (علمية، إنسانية).

2 – الرتبة العلمية (أستاذ – أستاذ مشارك – أستاذ مساعد).

3 – الخبرة (أقل من 5 سنوات – من 5 – 10 سنوات – أكثر من 10 سنوات).

المتغير التابع: واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم.

نتائج الدرسة:

فيما يلي عرض للنتائج التي تم التوصل إليها وفقا لأسئلة الدراسة:

أولاً: نتائج السؤال الأول:ما واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء؟.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات واقع الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء وللواقع ككل، والجدول رقم(3) يوضح ذلك.

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات واقع الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء وللواقع ككل

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
1	حرية البحث	3.17	.66	متوسطة	1
2	حرية التدريس	3.15	.56	متوسطة	2
3	حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي	2.36	.88	منخفضة	5
4	حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي	3.08	.72	متوسطة	3
5	حرية التعبير عن الرأي	2.99	.87	متوسطة	4
الأداة ككل		2.95	.77	متوسطة	

يتبين من الجدول(3) أن الدرجة الكلية لواقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء جاءت متوسطة، حيث جاءت الحرية الأكاديمية للمجالات جميعها متوسطة، باستثناء مجال" حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي" فقد جاءت منخفضة.

حيث حصل مجال حرية البحث على المرتبة الأولى، تلاه مجال حرية التدريس بالمرتبة الثانية، ثم مجال حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي بالمرتبة الثالثة، وفي المرتبة الرابعة جاء مجال حرية التعبير عن الرأي، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة جاء مجال حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي. وفيما يتعلق بفقرات كل مجال كانت على النحو التالي:

المجال الأول: مجال حرية البحث:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئات التدريسية على فقرات هذا المجال والجدول(4) يوضح ذلك:

جدول(4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال"حرية البحث" مرتبة تنازليا

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	اختار موضوعات البحوث التي أجريها بحرية تامة.	3.60	.53	كبيرة
4	نشر نتائج البحوث التي أجريها بحرية تامة.	3.43	.56	كبيرة
5	اختيار موضوعات الكتب التي أؤلفها أو أترجمها ونشرها دون معوقات اجتماعية أو ثقافية.	3.10	.61	متوسطة
3	إجراء البحوث والاستكشافات العلمية خارج الجامعة دون قلق من مجالاتها البحثية أو علاقتها بالمؤسسات الحكومية أو الأهلية.	2.92	.59	متوسطة
2	إجراء البحوث والاستكشافات العلمية داخل الجامعة دون تحفظ من الجامعة على موضوعاتها أو اتجاهاتها.	2.80	.68	متوسطة
	المجال ككل.	3.17	.59	متوسطة

تشير نتائج الجدول(4) إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات واقع الحرية الاكاديمة لدى أعضاء هيئة التدريس في مجال حرية البحث جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي(3.17)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (3.60) في حدها الأعلى وكانت لفقرة "اختار موضوعات البحوث

التي أجريها بحرية تامة" وبين (2.80) في حدها الأدنى وكانت لفقرة "إجراء البحوث والاستكشافات العلمية داخل الجامعة دون تحفظ من الجامعة على موضوعاتها أو اتجاهاتها".

ثانيا: مجال حرية التدريس:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئات التدريسية على فقرات هذا المجال والجدول(5) يوضح ذلك:

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال"حرية التدريس"

مرتبة تنازليا

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
11	اختيار طرق ووسائل التدريس وأساليب التقويم المناسبة لطلبتي.	3.41	.57	كبيرة	1
9	اختيار مراجع المقرر الذي أدرسه.	3.32	.63	متوسطة	2
8	بناء مفردات المقرر الذي أدرسه.	3.11	.67	متوسطة	3
7	توظيف المعرفة لطلبتي في إطار أهداف ووصف المقرر.	3.09	.74	متوسطة	4
6	التعبير عن الرأي لطلبتي نحو أي قضية ذات علاقة بالمقرر الذي أدرسه.	3.01	.68	متوسطة	5
10	الإجراءات المتبعة في الجامعة تمنحني الفرصة للتدريس خارج الجامعة.	2.96	.75	متوسطة	6
	المحور ككل.	3.15	.64	متوسطة	

تشير نتائج الجدول(5) إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات واقع الحرية الاكاديمة لدى أعضاء هيئة التدريس في مجال حرية التدريس جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي(3.15)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (3.41) في حدها الأعلى وكانت لفقرة "اختيار طرق ووسائل

التدريس وأساليب التقويم المناسبة لطلبتي" وبين (2.96) في حدها الأدنى وكانت لفقرة "الإجراءات المتبعة في الجامعة تمنحني الفرصة للتدريس خارج الجامعة".

ثالثا: مجال حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئات التدريسية على فقرات هذا المجال والجدول(6) يوضح ذلك:

جدول(6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال" حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي." مرتبة تنازليا

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
14	المشاركة في صنع القرارات بنفسي.	2.64	.74	متوسطة	1
15	المشاركة في وضع اللوائح والتعليمات الجامعية. التي تخص أعضاء هيئة التدريس.	2.38	.79	منخفضة	2
12	المشاركة في ترشيح رئيس القسم الذي أنتسب إليه.	2.30	.83	منخفضة	3
13	المشاركة في ترشيح عميد للكلية التي أنتسب إليها.	2.13	.72	منخفضة	4
المحور ككل.		2.36	.75	منخفضة	

تشير نتائج الجدول(6) إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات واقع الحرية الاكاديمة لدى أعضاء هيئة التدريس في مجال حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي جاء بدرجة منخفضة وبمتوسط حسابي(2.36)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (2.64) في حدها الأعلى

وكانت لفقرة" المشاركة في صنع القرارات بنفسي" وبين (2.13) في حدها الأدنى وكانت لفقرة "المشاركة في ترشيح عميد للكلية التي أنتسب إليها"

رابعاً: حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئات التدريسية على فقرات هذا المجال والجدول(7) يوضح ذلك:

جدول(7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "حرية البحث" حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي" مرتبة تنازليا

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
17	الإجراءات المتبعة في الجامعة تشجعني على حضور المؤتمرات والندوات واللقاءات والدورات والبرامج التدريبية خارج المملكة.	3.17	.69	متوسطة	2
21	الانتساب والمشاركة في أنشطة مراكز البحث والجمعيات العلمية العالمية دون معوقات إدارية.	3.15	73	متوسطة	3
16	المشاركة بالأعمال التطوعية دون معوقات إدارية.	3.13	76	متوسطة	4
20	الانتساب والمشاركة في أنشطة مراكز البحث والجمعيات العلمية المحلية دون معوقات إدارية.	3.11	.80	متوسطة	5
18	الجامعة تمنحني الفرصة المتكافئة لحضور المؤتمرات واللقاءات والدورات والبرامج التدريبية داخل المملكة وخارجها.	3.04	.77	متوسطة	6
19	الإجراءات المتبعة في الجامعة تتيح لي الحصول على إجازة التفرغ العلمي بيسر وسهولة.	2.88	.86	متوسطة	7
	المحور ككل.	3.08	.82	متوسطة	

تشير نتائج الجدول(7) إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات واقع الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في

مجال حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي(3.08)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (3.17) في حدها الأعلى وكانت لفقرة" الإجراءات المتبعة في الجامعة تشجعني على حضور المؤتمرات والندوات واللقاءات والدورات والبرامج التدريبية داخل المملكة " وبين (2.88) في حدها الأدنى وكانت لفقرة "الإجراءات المتبعة في الجامعة تتيح لي الحصول على إجازة التفرغ العلمي بيسر وسلامة".

خامسا: حرية التعبير عن الرأي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئات التدريسية على فقرات هذا المجال والجدول(8) يوضح ذلك:

جدول(8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "حرية التعبير عن الرأي" مرتبة تنازليا

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
23	تسمح الجامعة لي بمناقشة طلبتي في المشكلات الاجتماعية والقضايا الجدلية المختلفة ذات الصلة بالمقرر الدراسي.	3.17	.64	متوسطة	1
22	مناقشة زملائي أعضاء هيئة التدريس في المشكلات الاجتماعية والقضايا الجدلية المختلفة دون قلق من اتجاه رأيي وتوافقه.	3.16	.66	متوسطة	2
24	حضور أنشطة ولقاءات الجامعة والتعبير عن رأيي فيها دون تحفظات.	3.05	.72	متوسطة	3

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
26		3.03	.77	متوسطة	4
25	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتكوين آراء وقناعات خاصة بهم.	3.00	.86	متوسطة	5
30	تمنح الجامعة أعضاء هيئة التدريس فرصا للتفكير الحر المتميز الناقد.	2.96	.89	متوسطة	6
29	التعبير عن الرأي في الوسائل الإعلامية المختلفة وفق الأعراف الأكاديمية العالمية دون قلق من أي تبعات سلبية.	2.93	.84	متوسطة	7
28	تعمل الجامعة على إقامة لقاءات حوارية فكرية بناءة بين أعضاء هيئة التدريس فيها.	2.85	.89	متوسطة	8
27	التعبير عن رأيي في إدارة الجامعة لشئونها وبرامجها وأنشطتها.	2.70	.91	متوسطة	9
	المحور ككل.	2.99	.88	متوسطة	

تشير نتائج الجدول(8) إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات واقع الحرية الاكاديمة لدى أعضاء هيئة التدريس في

حرية التعبير عن الرأي جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي(2.99)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (3.23) في حدها الأعلى وكانت لفقرة "مناقشة طلبتي في المشكلات الاجتماعية والقضايا الجدلية المختلفة ذات الصلة بالمقرر الدراسي" وبين (2.70) في حدها الأدنى وكانت لفقرة " ا التعبير عن رأيي في إدارة الجامعة لشئونها وبرامجها وأنشطتها".

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ≤ 0.05 (α بين استجابات أفراد عينة الدراسة في جامعة الزرقاء لواقع ممارستهم للحرية

الأكاديمية من وجهة نظرهم وفقاً لمتغير: الجنس, نوع الكلية, الرتبة الأكاديمية, سنوات الخبرة ؟.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئات التدريسية في جامعة الزرقاء لواقع ممارستهم للحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات (الجنس، نوع الكلية،الرتبة الأكاديمية،سنوات الخبرة) والجدول (9) يوضح ذلك:

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئات التدريسية لواقع ممارستهم لحريتهم الأكاديمية حسب متغيرات الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	107	2.98	1.13
	أنثى	48	2.90	1.18
نوع الكلية	علمية	80	3.20	0.96
	إنسانية	75	2.90	1.13
الرتبة الأكاديمية	أستاذ.	33	2.91	1.17
	أستاذ مشارك.	48	2.94	1.21
	أستاذ مساعد.	74	2.97	1.11
الخبرة	أقل من 5 سنوات	50	2.87	1.21
	من 5 – 10سنوات	65	2.93	1.19
	أكثر من 10سنوات	40	2.89	1.23

يتضح من الجدول(9) أن هناك فروقاً ظاهرية في متوسطات تقديرات أعضاء الهيئات التدريسية لواقع ممارستهم للحرية الأكاديمية تبعا لمتغير(الجنس، نوع الكلية، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة).

ولتحديد مصادر تلك الفروقات، تم استخدام تحليل التباين الرباعي والجدول (10) يوضح ذلك.

جدول(10) نتائج تحليل التباين الرباعي لمتوسطات تقديرات أعضاء الهيئات التدريسية لواقع ممارستهم للحرية الأكاديمية تبعا لمتغيرات الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الجنس	10.683	1	10.683	0.783	0.542
نوع الكلية	5.786	1	5.786	30.397	0.002
الرتبة الأكاديمية	0.105	2	0.525	0.745	0.645
الخبرة	0.762	2	0.381	2.324	0.879
الخطأ	79.432	148	0.123		
المجموع الكلي	99.765	154			

يبين الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) في واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء لدرجة حريتهم الأكاديمية تعزى لمتغير .نوع الكلية ولصالح الكليات العلمية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.20) مقابل(2.90) للكليات الإنسانية، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية تعزى لمتغير (الجنس، الرتبة الأكاديمية،الخبرة).

السؤال الثالث: ما معيقات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزرقاء من وجهة نظرهم؟.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والرتبة ودرجة المعيق لكل فقرة من فقرات الأداة.والجدول (11) يبين ذلك.

جدول(11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة المعيق مرتبة تنازليا لكل فقرة من فقرات الأداة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المعيق

1	فقدان الاستقرار والأمن الوظيفي.	4.60	.63	كبيره جدا
2	النظر في رتبة عضو هيئة التدريس الصادرة من الجامعة الخاصة وإعادة تحكيمها في الجامعات الحكومية.	4.50	.67	كبيره جدا
	وزارة التعليم العالي لم تصدر تعليمات أو قانون يتساوى فيها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة.	3.78	.70	كبيره
4	عدم توفر الدعم والمتطلبات الأزمة لانجاز البحوث العلمية.	3.73	.72	كبيره
5	ضعف الاحتكاك والتواصل مع الجامعات خارج المملكة للاستفادة من تجارها في مجال الحرية الأكاديمية.	3.70	.80	كبيره
6	البيروقراطية والروتين الإداري في أنظمة الجامعة.	3.25	.79	متوسطه
7	تمركز السلطة في أيدي القيادات العليا وضعف تفويضها للمستويات الوسطى والدنيا.	3.23	.81	متوسطة
8	غموض مفهوم الحرية لدى أعضاء هيئة التدريس.	3.17	.83	متوسطة
9	ضعف التعاون بين الجامعات الخاصة والحكومية وعدم تبادل الخبرات فيما بينها.	3.05	.86	متوسطة
10	صعوبة الإجراءات في حال مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العلمية.	3.01	.90	متوسطة
11	ضعف الإعداد الأكاديمي لبعض أعضاء هيئة التدريس.	2.96	.93	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام	3.54	.78	كبيرة

يتبين من الجدول(11) أن المتوسطات الحسابية لمعيقات الحرية الأكاديمية تراوحت بين (2.96 – 4.60) وقد كانت الفقرات متوسطة، وكبيرة، وكبيرة جداً. أما معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل من وجهة نظرهم بشكل عام كانت كبيرة وبمتوسط حسابي قدره(3.54).

مناقشة النتائج:

تمت مناقشة نتائج الدراسة وفقًا للترتيب الذي عرضت فيه سابقًا على النحو التالي:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء ؟.

أظهرت نتائج الدراسة المتعلقه بهذا السؤال أن واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء قد جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.95) ويعزي الباحث ذلك إلى أن أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الخاصة يمارسون حريتهم الأكاديمية بحذر وضمن توجهات الجامعة كجامعة خاصة دون إتاحة الفرصة لهم في ممارسة حريتهم بطريقة تتلاءم ومنظومة القيم الجامعية عالمياً، والتي تؤكد على:

1- خلق مناخ يشجع على حرية التعبير والفكر بما يتضمنه من نشر للمعرفة والأفكار العامة إضافة إلى السياق التعليمي.

2- وضع معايير وإجراءات لاختيار أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم بما يسمح بتعدد الرؤى والأفكار في المجتمع الجامعي.

3- احترام حق أعضاء هيئة التدريس في التعبير عن آرائهم حول الأمور المؤثرة على مؤسستهم.

4- عدم التفريط في الاستقلال الفكري لأعضاء هيئة التدريس من أجل الحصول على مصادر تمويل من مؤسسات أو هيئات خارجية.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة خطابية، والسعود (2011) والتي بينت أن تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية جاء ت بدرجة متوسطة، ودراسة الزكي (2010) والتي أظهرت أن المتوسط العام لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية بجامعة الملك فيصل من وجهة نظر أفراد العينة من الطلبة قد جاء متوسطا بشكل عام، ودراسة بو حيمد(2007) والتي أكدت على أن الوضع الراهن للحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كان متوسط بشكل عام، ودراسة خطابية (2004) والتي بينت أن درجة ممارسة طلبة الدراسات العليا للحرية الأكاديمية قد جاءت بدرجة متوسطة، ودراسة بني عواد (2002) والتي أكدت على أن مدى توفير إدارات الجامعات الأردنية للحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس جاءت بمدى متوسط.

كما وتشير نتائج هذا السؤال إلى أن مجال حرية البحث قد حصل على المرتبة الأولى بين مجالات الأداة بمتوسط حسابي (3.17) وبدرجة متوسطة بما يدل هذا على أن أعضاء هيئة التدريس يمارسون نوعا من الحرية في اختيار أبحاثهم وانتقائها ونشرها وإن كان ذلك لم يصل إلى الدرجة المأمولة أكاديمياً إلا إذا شعر عضو هيئة التدريس بحرية التدريس وحرية التعبير عن الرأي لينطلق منها إلى اختيار البحث الذي يخدم المجتمع.

كما وبينت النتائج أن مجال حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي قد جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.36) وبدرجة منخفضة فهذا يدل على مركزية الإدارة في الجامعة وبالتالي كبت حرية عضو هيئة التدريس في مجال المشاركة في الإدارة وصنع القرار، فدوره في المشاركة في القرارات والأنظمة والتعليمات التي تصدر من إدارة الجامعة ضعيفة بل قد تكاد تكون معدومة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد عينة الدراسة في جامعة الزرقاء لواقع ممارستهم للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم وفقاً لمتغير: الجنس, نوع الكلية, الرتبة الأكاديمية, سنوات الخبرة ؟.

أظهرت نتائج الدراسة المتعلقه بهذا السؤال وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء لدرجة حريتهم تعزى لمتغير نوع الكلية ولصالح الكليات العلمية، إذ بلغ الوسط الحسابي (3.20) مقابل وسط حسابي للكليات الإنسانية (2.90) . ولعل ذلك يعود إلى أن الكليات العلمية تمارس الحرية الأكاديمية بصورة أفضل من الكليات الأدبية وذلك لحاجة الجامعة إلى التخصصات العلمية والتمسك بهم وتقبل آرائهم والتجاوب معهم في بعض الأمور، الأمر الذي يشعرهم بنوع من الحماية لوظائفهم. وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة خطابية، والسعود (2011) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلاله إحصائية في تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية تعزى لمتغير نوع الكلية ولصالح الكليات الإنسانية، ودراسة خطايبة (2004) والتي أكدت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة طلاب الدراسات العليا للحرية الأكاديمية حسب متغير الكلية ولصالح الكليات الإنسانية مقابل الكليات العلمية.

كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير (الجنس، الرتبة الأكاديمية،الخبرة). ولعل ذلك يعود إلى أن الجامعة لها منهجية كجامعة خاصة تتبعها في التعامل مع منسوبيها من أعضاء هيئة التدريس ، فالممارسة ضمن مصلحة وأهداف الجامعة وإن خالف ذلك الحرية الأكاديمية بصورتها العالمية. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة خطابية، والسعود (2011) والتي بينت عدم وجود فروق تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، ودراسة بو حيمد(2007) والتي أكدت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مفهوم الحرية الأكاديمية وفقا لمتغير الجنس والرتبة العلمية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما معيقات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء من وجهة نظرهم؟.

أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بهذا السؤال أن المتوسطات الحسابية لمعيقات الحرية الأكاديمية تراوحت بين (2.96 – 4.60) فقد جاءت الفقرات بين متوسطة، وكبيرة، وكبيرة جداً. أما معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء من وجهة نظرهم بشكل عام فقد كانت كبيرة. ولعل ذلك يعود إلى أن أعضاء هيئة التدريس يجدون حدود ومعيقات للممارسة الحرية أولها انعدام الاستقرار والأمن الوظيفي وذلك لان معظمهم معينون على حساب العقود السنوية وبالتالي فإنهم يشعرون أن عملهم في هذه الجامعات غير مستقر، وأن التعبير عن آرائهم بحرية قد يؤدي إلى خلق مشكلات للجامعات الخاصة وإداراتها. إضافة إلى المعيقات التي تقلل من فرص المنافسة في إجراء الأبحاث العلمية التي تطور الباحث وترقيه وذلك لعدم الاعتراف بها بالجامعات الحكومية، ويأمل الباحث تجاوز هذه المعيقات من خلال وزارة التعليم العالي والتي هي مظلة ومرجع للجامعات داخل المملكة سواء أكانت الحكومية منها أو الخاصة بأن تصدر تعليمات أو قانون يتساوى فيها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة دون تفضيل لأي جهة على الأخرى في كل ما يضمن ويكفل الحرية الأكاديمية. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة بو حيمد(2007) والتي بينت أن معيقات الحرية الحرية الأكاديمية بالجامعات السعودية قد جاءت بدرجة كبيرة.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على ممارسة الحرية الأكاديمية في محاورها المختلفة وذلك من خلال الندوات والمحاضرات التثقيفية.

2- تركيز إدارة الجامعة على إشراك أعضاء هيئة التدريس في أركان العملية التعليمية والإدارية وصنع القرار الجامعي بما يعزز لديهم قيم الحرية والديمقراطية.

3- وضع مزيد من التشريعات والقوانين وتطوير اللوائح الحالية من أجل التأكيد على الحرية الأكاديمية وعلى أنها حق أصيل لأعضاء هيئة التدريس والطلبة.

4- إزالة وتخفيف القيود المفروضة على أعضاء هيئة التدريس في التعبير عن آرائهم سواء في موضوعات دراسية أو قضايا عامه بما لا يتعارض مع النظام العام وثقافة المجتمع أو تقاليده.

5- بذل المزيد من الاهتمام من قبل وزارة التعليم العلي بالجامعات الخاصة وتسويتها بالجامعات الحكومية من حيث العقود ونظام الترقية والبحث العلمي وذلك ليتمكن جميع أعضاء هيئة التدريس بممارسة الحرية الأكاديمية بكل محاورها وبدرجه عاليه بما لا يتعارض مع النظام العام وثقافة المجتمع أو تقاليده.

6- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع القديم الحديث .

المراجع

أبو حيمد, ندى عبدالعزيز (2007م). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية, دراسة ميدانية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, جامعة الملك سعود, الرياض: المملكة العربية السعودية.

بدران, عبدالكريم (2005م). الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الرياضية في المنصورة. المنصورة: مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة, المجلد 9 , العدد 58, ص 23-56 .

بني عواد، ريما سلطان (2002). مدى توفير الجامعات الأردنية للحريات الأكاديمية كما يراها رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس أنفسهم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

حنوش, زكي (1996م). الأبعاد المفقودة في إدارة التعليم العالي في الجامعات العربية. القاهرة: مجلة الشئون العربية عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية, المجلد 15، العدد 87, ص8–36 .

خطابية، أحمد (2004). مدى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى طلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

خطايبة، محمد والسعود، راتب (2011). تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بانجازهم البحثي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 2، ص – ص 565– 600.

الذيفاني, عبدالله أحمد (2007م). الحريات الأكاديمية, واستقلال الجامعات "المعنى, التأصيل, المبادئ", دراسة وصفية. القاهرة: معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة. المؤتمر الدولي الخامس "التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة: الفرص والتحديات", ص 61–87 .

الرشيدي, فيصل فهد (2007م). أهمية حماية الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة, دراسة ميدانية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.

الزكي، احمد عبدالفتاح (2010). واقع ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية بجامعة الملك فيصل بالإحساء من وجهة نظر الطلبة، بحث فائز بجائزة راشد بن حميد للثقافة والع،لوم، 2010–2011.

سكران, محمد محمد (2001م). الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

سليمان, محمد إبراهيم (2006م). تقويم درجة ممارسة الحريات الأكاديمية لدى أساتذة الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة. القاهرة: مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس, المجلد 1, العدد3، ص 515–554.

سورطي, يزيد (1997م). الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية بين الواقع والتطلعات, مجلة كلية التربية بجامعة الإمارات, المجلد 6، العدد 14, ص 16–20.

صالح، أحمد محمد (2000). محددات الحرية الأكاديمية في الجامعة المصرية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الفكرية والأكاديمية في مصر، مركز البحوث العربية بالتعاون مع المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية، القاهرة: دار الأمين.

الصاوي, محمد وجيه (1992م). الحرية الأكاديمية والعوامل المرتبطة بها "مع الإشارة للجامعات المصرية والخليجية". الدوحة: مركز البحوث التربوية، جامعة قطر, العدد 178, 5–56.

طناش, سلامة (1994م). مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية. عمّان: مجلة دراسات العلوم الإنسانية, الجامعة الأردنية، المجلد 22, العدد 5, ص 21–22 .

قمبر محمود (2001م). الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية. الدوحة: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.

الكيلاني, عبدالله؛ عدس, عبدالرحمن (1984م). الظروف الملائمة لاستقرار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية, المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. دمشق: المركز العربي لبحوث التعليم العالي.

محافظة, سامح (1998م). مفهوم الحرية الأكاديمية وحدود ممارستها عند أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة. عمّان: مؤتمر البحث التربوي في الوطن العربي إلى أين؟.

هناندة، ماهر محمود (2000). مفهوم الحرية في الفكر الفلسفي المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد.

Boland, M (2006). "Academic freedom and Struggle for the subject of composition ", phd . the university of Rocheter.

Encyclopedia of American History(2006) Academic Freedom, Retrieved April 14, 2009, From Answers site: http: \\ ww w. answers.com\ topic \ academic freedom.

Goodel,Z(2005) Faculy Percptions of Academic Freedom at aMetropolitan University. A case study, a disseratation submitted in partial Fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy at Virginia Commonwealth University.

Keith M .(2008). Faculty Attitudes toward Academic Freedom. Contemporary Education , Vol. 50, Fall.

Robert, J(2007) sifting and winnouing: The use and Abuses of Academic Freedom .international studies perspectives(2007) 8, p. 46

Sehr, K(2003). Faculty attitudes toward academic freedom (tenure, teaching, research). Edd, university of southern california.

Susan, L., (2010). Academic Freedom the Faculty's Special Responsibility. Liberal Education, Vol. (71), No. (4), P. 283-287.

Retrieved November 29, 2010, From, source.

The Columbia Electronic Engyclopedia (2003) Sixth Edition Edition.Retrieved April 14,2009, From Answers.com Web site: http\\ WWW W.answers.com\topic\academic-freedom.